

استخدام الكلور ضد البيشمركة وسياسة الكيل بمكيالين الأمريكية

■ حميدي العبدالله

اتهمت قوات البيشمركة رسمياً في مؤتمر صحافي عقده قادة أكراد تنظيم «داعش» باستخدام غاز الكلور المحرّم استخدامه دوليا، والذي أعاد قرار جديد صدر عن مجلس الأمن بالإجماع تحريم استخدامه في الصراعات الدائرة، سواء في سورية أو في العراق.

لكن اللافت في ردود الفعل على هذه الروايات التي ارتكبتها «داعش» هو الموقف الأميركي، إذ من المعروف أنّ الولايات المتحدة سارعت إلى إصدار بيان قالت فيه إنّها لا تؤكّد استخدام الكلور من قبل «داعش». ويعكس هذا الموقف ازدواجية المعايير من قبل الولايات المتحدة، فمثلا عند صدور اتهامات ضد سورية على لسان الجماعات المسلحة والإرهابية أنّ الدولة السورية استخدمت الكلور سرمان ما يأتي تعليق الإدارة الأميركية ليوكّد الاتهام، من دون إجراء أي تحقيقات، بل تتعالى أصوات المسؤولين الأميركيين تطالب باتخاذ إجراءات ضدّ الحكومة السورية استنادا إلى هذا الادّعاء الذي يفترق إلى أي شكل من أشكال الصديقية، لكن عندما تعلق الأمر باستخدام تنظيم «داعش» للكلور، وعلى الرغم من أنّ هذا الاتهام جاء من قبل جهة في حليفه للولايات المتحدة، أيّ البيشمركة الكردية، إلا أنّ الإدارة الأميركية لم تسارع إلى إطلاق مواقف شبيهة بتلك التي أطلقها إزاء سورية.

الدلالات:

أولا، الولايات المتحدة تسعى إلى تبرئة «داعش» من أي تهمة يمكن أن يُسائل عنها هذا التنظيم الإرهابي. أيّ أنّ التواطؤ بين الولايات المتحدة و«داعش»، لا تعبرَ عن مواقف حلفائنا في المنطقة، ولا سيما قناتي «العربية» و«الجزيرة» اللتين تدافعان بصراحة عن تنظيم «داعش» وتلتصمان له الأعداء، وتوفران له الغطاء لارتكاب الجرائم في العراق، بذريعة التهديد وهيمته فئة عراقية على مقاليد الحكم في البلاد، علماً أنّ الحكومة العراقية الجديدة، وتقاسم المناصب الرفيعة في الدولة العراقية ممّا برضا الولايات المتحدة ودول المنطقة، وعلماً أيضا أنّ إجرام تنظيم «داعش» طاول الطائفة السننية ورموزها التي تعارض سياسته بقوة لا تقل عن إجرامه بحق بقية الطوائف العراقية الأخرى.

ثانيا، «داعش» حليف للولايات المتحدة، على الأقل موضوعيا، وهي تسعى إلى توظيفه لتحقيق مصالحها في العراق على حساب المصالح الوطنية العراقية وعلى حساب السيادة الوطنية، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة لن تعدد على الإطلاق إلى القيام بأيّ عمل عسكري أو سياسي من شأنه إضعاف تنظيم «داعش» أو توفير مناخ يفسد أيدي إلى رفع الغطاء عنه وتسهيل اقتلاعه، وهنا يمكن جذر تصريحات رئيس أركان الجيوش الأميركية التي أكد فيها أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها لن يكتفوا بالصف الجوي ضدّ «داعش»، وأيضا رفض الولايات المتحدة تزويد الجيش العراقي بالأسلحة المناسبة التي تمكنه من القضاء نهائياً على داعش».

ماذا بقي من ثورة الكرامة؟!؟

■ سعد الله الخليل

في الخامس عشر من آذار وقبل أربعة أعوام قرّر أصحاب مشروع الشرق الأوسط الجديد وعَرباوه من أعراب وأغراب إطلاق شعار «الشعب يريد» في سورية، بعد أن نجحت وصدقتهم السحرية في تونس ومصر، بالاعتماد على شعارات جذابة وإعلام برّاق وشخصيات صنعت على أنها ناشطة في منظمات المجتمع المدني كإطار عام، ضُمَّت بقوة من المعارضين السوريين والعملاء الخلفيين وأبناء الجيل الثاني من رموز «الإخوان المسلمين».

ربما نجح أصحاب الشعارات البراقة في خلفف الأناظر وكسب تعاطف شرعية من السوريين الوثاقين إلى التغيير، والهاملين بحياة سياسية حقيقية تنتقل بسورية من بلد اللون الواحد إلى فوس قرّح يعكس تلون المجتمع السوري وجماليته ونقاء صورته بعيدا عن أيّ صبغة دينية أو طائفية أو مناطقية، إلا أنه سرعان ما بدأت الصورة الحقيقية تنجلي وثوب العوافت الأبيض الذي تستر بله منظرها ما يُسمّى «الثورة السورية»، تلطخ بدماء السوريين وكسرت فضائهم المألمة وتماتجرتهم بمعاناة وآلام وأعضاء السوري همالة الزهد التي اختبأوا وراءها لعقود مواجهتهم للدولة السورية، وقتلت الشبكات القطرية السعودية والرعاية التركية الفرنسية «الإسرائيلية» على كل ما يمت بصلّة إلى السيادة والاستقلالية والرائي الحرّ وغيرها من الشعارات الفضفاضة والكلمات الرنانة.

ماذا بقيّ من ثورة كرامة؟!... حولها أصحابها إلى حرب انتقام من الدولة وإبنائها ومن يتصاها بشعارات طائفية من للحلّة الأولى لا انطلاقا بعد أن أسقطت الشعارات الطائفية في حصص وبنائوس منذ بداية الأحداث مقولة تحوّل «الثورة» عن مسارها

والمسجد العمري ومخازن السلاح فيه تشهد على السلمية المزعومة.
ماذا بقي من ثورة كرامة؟!...أمن! أصحابها في قتل السوريين وبيات دم السوري يسفك من دون خوف أو وجل وألف أنصاف «الثورة» مشاهد الذبح والتنكيل بالجنث قبل ظهور «جبهة النصره» و«داعش»، فمن قتل نضال جنود كان على رأس أظهارة سلمية الشعارات، ومن ارتكب مجزرة جسر الشغور دعاء إسقاط النظام قبل ظهور «داعش» و«النصرة».

ماذا بقي من ثورة كرامة؟! عزابها برنان هنري ليفي والمحاضر والمنظر برونوما والسيديق الصدوق لرمونها الذين لم يجدوا حرجا من العلاقة مع العدو «الإسرائيلي» والتسنيق معه، بل تقديم الضمانات وولاء الطاعة لقادته وجنرالاته صبح مساء من أعلى المستويات إلى أنداها.

ربما من عبثة القدر أنّ يكون الخامس عشر من آذار عيد ميلاد شعبان عبد الرحيم أو شعوبلا الفن رمز العبث والفوضى في كل شيء من الموسيقى والألحان إلى الصورة والألوان... شعوبلا يبدو أنه أصبح رمزا لثورة شعب لا يعرف ما يريد.

مع مرور الوقت وتसरع الأحداث السورية عرف الشعب السوري ماذا يريد، والتف حول جيشه وقادته وصمد الشعب والجيش والقياة في وجه أعى حرب عرفتها البشرية، حرب أعادت تصويب البوصلة وكشفت المستور وأمطت اللثام عن خيارات الشعوب الحقيقية، واين أراد أخذها منزّو الحاضر والتاريخ، فسقط مشروع «الإخوان المسلمين» في تونس ومصر، وسقطت رهانات السعودية وتركيا في اليمن والبحرين والعراق.

أراد السوريون وغفلوا وصدموا وأراد الجيش السوري كشف لعبة إسقاط الدولة السورية ورمزها الحقبي بشار الأسد والنيل من خياراتها من بوابة الشعوب، فأمن بخيرة الشعب الحقيقي وأوجه وحلّاه في محور المقاومة الإرهاب، وكان له النصر وكسر معالق ورموز العمل المسلح وحصونه المنيعه من وسط سورية إلى شمالها وجنوبها، ورسم نصرهه وصدومه خريطة العالم الجيوسياسية الجديدة ويات الجيش العربي السوري رمزا للحرب على الإرهاب وأيقونة الدفاع عن الوطن والخيارات، وعرفت الشعوب حقيقة النيل من الرئيس بشار الأسد وتحوّل شعار إسقاطه إلى مرادف للعماله والارتهان للعدو.

بعد أربع سنوات سقطت «الثورة»، وعرف الشعب ماذا يريد... وأدركت شعوب العرب أنّ كرامتها ومصير العروبة مروهتان بصمود وبقاء ثالوثها المقدس الشعب والجيش والقيادة.

الصورة التي رسمت في الأذهان عن «داعش» كقوة أسطورية جاءت من ثلاثة مصادر.

أولها الإحتلال السبعيني لثلاث العراق.

ثانيها القتل الوحشي للرهائن وأفلام الفيديو الهوليدوية المرافقة والحرق والخراب في المناطق التي يدهلخها عناصر التنظيم.
الثالث تصريحات الرئيس الأميركي عن قوة خطيرة وحرب طويلة، وتأكيد المسؤولين الأميركيين يوما على كلاله.

المصادر الثلاثة استخبارية، فسقوط المحافلطات العراقية وموا رافقها من انهيار الجيش العراقي عمل مخابراتي تركي، والأفلام الوحشية خيرة هوليودية بالبرتقالي زي غواتانامو، والتصريحات الأميركية رسم مدروس للهاللة على «داعش».

«داعش» الحقيقي هو الذي ظهرت قوته في عين العرب، حيث طريق الإمداد مؤنّ والحرب هو بداها وسيطر كما يريد، ولكنه عجز عن البقاء في وجه ميليشيات كردية لا توافيه سلاها رغم الغارات الأميركية التي لا يعرف أحد حساباتها.
«داعش» الحقيقي ظهر في تحريك المنطقة الكرّزية في العراق التي تتوسط الأنبار والموصل وديالى وبغداد، ومصير «داعش» يتعلّق فيها ويدا أنّ القتال فيها يميل بسرعة ضدّ «داعش» بلا غارات التحالف التي حاولت سرقة نصزع عرب العرب كوياني.

«داعش» الحقيقي كرتون.

التعليق السياسي
<div> </div>

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية تهوّر سياسي مكاف يرتدّ على الجمهوريين ويضعف معارضتهم للمفاوضات مع إيران

المفاوضات النووية مع إيران كانت الحدث

الأبرز ضمن اهتمامات النخب الفكرية والإعلامية الأميركية، والتناقضات التي قادتها رسالة تهديد أعضاء الحزب الجمهوري للقيادة الإيرانية، مما استدعى تنديدا واسع النطاق، حتى أن عدداً من الموقعين بدأوا بإجماع مواقعهم السابقة، أبرزهم السيناتور جون ماكين.

سيبتعرض قسم التحليل الجدل المرافق للرسالة بشقيه القانوني والدستوري، وصلاحيات كل من السلطة التنفيذية والتشريعية إیرام اتفاقيات مع الدول الأخرى؛ بالإشارة أيضا إلى جملة سوابق بقيام أعضاء الكونغرس (ومن الحزبين بالتواصل السياسي مع قادة وزعماء دول أجنبية أيضا خدمت أجنداتهم.

كما سيتناول التحليل مشروعية توقيع الرئيس أوباما على الاتفاقيات دولية، والتي سبقه رؤساء آخرون بذلك عبر تاريخ الولايات المتحدة؛ بيد أن المسألة المحورية تبقى في ديمومة مفعول الاتفاقية الجمهوريّة ورئيس أوباما للبيت الأبيض، إذ يحق لمن سيخلفه إلغاء العمل بها من جانب واحد من دون اللجوء للحصول على تأييد الكونغرس. إيران محور صراع

وصلاحيات السلطات الأميركية

برز دور معهد كاتو في حملة دمّ وقدم أعضاء الكونغرس الموقعين على الرسالة الموجّهة إلى القيادة الإيرانية، ولمعها قيادة الحزب الجمهوري بأنها تخلّت عن مسؤولياتها السياسية «الصالح تيار المحافظين الجدد في ما يخصّ بند السياسة الخارجية بأكملها، ولم تتخذ إجراءات لكبح ميول هذا النمط من (الحنكة السياسية) لو سلمنا بالقدرة على وصفها بذلك.» وحذّر المعهد من توقع المزيد من تلك الممارسات الضارّة إذ لم «يقفز ممزّلو الحزب الجمهوري ويتخذوا قرارا بوضوح ضدّ لذلك التصرف والدفع باتجاه تغيير المسار.»

إيران تشعل فتيل أزمة داخلية

شكلت رسالة أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري والموجهة إلى القيادة الإيرانية ساحة احتراب وصراع سياسي إضافية بين الحزبين، الجمهوري والديمقراطي؛ وبشكل أدقّ بات صراع على الصلاحيات الدستورية بين السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس أوباما وبين السلطة التشريعية التي يتمتع الحزب الجمهوري بأغلبية واضحة فيها. إذ يزاخم الحزب الجمهوري الحكومة الأميركية في تطبيقها السياسة الخارجية وكل ماقتضيه من إبرام اتفاقيات وتفاهات دولية. المفاوضات النووية الجارية مع إيران تندرج تحت بند «الاتفاقيات»، أما إبرام معاهدات ملزمة فهي تتطلب موافقة الكونغرس ومصادقته عليها – كمعادنة وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

أهمية الرسالة لا تكمن في مفردات محتوياتها العدوانية فحسب، بل في البعد السياسي الصريح، إذ رمت «مخاطبة دولة أجنبية بشأن مسألة في صلب صلاحيات السياسة الخارجية»، التي هي من اختصاص الرئيس الأميركي، بصرف النظر عن الحزب المنتمط إليه، وفق النصوص الدستورية. كما أتت شخصيا، والذلي لا يجوز إغفال البعد المنعصري له، على ضوء ما تردّد من شعارات معادية خلال أحداث فيرغسون بانه لا يجوز لرئيس أسود ان يكمّل ولايته الرئاسية.

في بعد ردود الفعل الداخلية على الرسالة لوحظ شبه إجماع على «تهوّر وفطرسية» الموقعين، الذين ينتمى معظمهم إلى التيار الأشدّ تطرفا و عنصرية داخل الحزب، وهو التيار الذي يتصنّر المشهد السياسي برّمته. قلّته من معارض داخل الحزب الجمهوري أعبّرت عن خشيتها من الارتدادات السياسية للرسالة التي اعتبروها وسيلة غير مناسبة للتعبير عن موقف سياسي معارض، فضلا عن تهديد راعيها، توم كوتون، لاحقا لإيران بانه ينبغي عليها «الاستسلام او مواجهة هجوم عسكري».

لعل من أهمّ ردود الفعل ما جاء على لسان رئيس مجلس العلاقات الخارجية الرصين، ليژلي غليب، محذرا من انتظار قرار السياسة الخارجية الأميركية. وقال إنّ أفضل العاء الشخصي للرئيس أوباما، بين أقطاب الحزب الجمهوري، «تتفق كرايمتهم لإيران المسلحة نوويا»، ورفض غليب «تبريرات» أقطاب الحزب الجمهوري وعلى رأسهم جون ماكين الذي زعم بأنّ المسألة «عبءة الأميركية». وهي مجزرة رويعة في فحجان». وأوضح غليب أنّ «الرسالة ستترك تداعيات مستدامة على الأمن القومي الأمريكي».

جنر أزمة الرسالة ضاع في سيل ردود الفعل المكثفة وحملات الانتقاد والاتهامات المتبادلة بين الطرفين. إذ جاءت بعد أزمة قاتل على القاء ننتباهو خطابه، أمام الكونغرس، وما سبقه ورافقه من حملات انتقاد لقادة الحزب الجمهوري لإصراره على أقحام «وعيم اجنبي» في قضية سياسية داخلية. وتعرّض رئيس مجلس النواب وصاحب الدعوة، جون بينر، إلى سلسلة انتقادات قاسية لم تنقطع، وبعضها اتهمه وأقرانه بعدم جدارتهم بالقيادة السياسية وإخلالهم بالأعراف والأصول الدبلوماسية، فضلا عن الإهانة الكبرى التي وجّهوها «عن سابق إصرار، إلى منصب الرئيس الأميركي.

أصحاب الرسالة ويؤمدهم في المؤسسات الإعلامية المختلفة رفضوا الاتهامات الموجهة إليهم بممارسة سياسة خارجية «موازية» للسياسة الرسمية، وتناهت انتقادات تصرّفهم من قبل النخب المختلفة، وبعضها اتهمهم بارتكاب الجرائم، بل وضرورة تقديمهم للمحاكمة بتلك التهمة.

البراءة بعيدة عن الحزبين

غنّي عن القول أنّ المسألة الإعلامية المتاححة أمام الحزب الجمهوري والتيارات المتشدّدة في المشهد الأميركي كبيرة وتتميّز بوفرة الإمكانيات المادية الهائلة. بيد أنّ هذا لا يعني أنّ الطرف الآخر لا يملك شيئا ذا قيمة، بل ما يمثّره هو سمة التردّد وتجاوز مكاسب السلطة مع حليفه الخصم. في التاريخ الحديث، تتباين كلا الحزبين صلاحيات الرئيس، بصرف النظر عن الحزب المنتمئ إليه، ومارس سياسة خارجية مستقلة خدمة لنحوهاته. قيادة الحزب الجمهوري وافعت عن «تصرّفها» الأخير بمخاطبة زعماء دول أجنبية بالإشارة إلى الزيارة التي قامت بها رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، عام 2007، إلى سورية واجتماعها بالرئيس الأسد «تأكيد» بسياسة الرئيس جورج بوش الابن الرامية إلى محاصرة سورية و«معايقتها لمساندة المقاومة العراقية» ضدّ الإحتلال الأميركي. كما عارضت بيلوسي قرار الرئيس بوش لغزو واحتلال العراق.

نائب الرئيس السابق، ديك تشيني، وعضف اجتماع بيلوسي «بالمسلك الغيبيض»، مذكرا أترالي العام الأميركي، وأصاف الكونغرس على السواء بأنّ «الرئيس هو المخوّل بتنفيذ السياسة الخارجية، وليس رئيسة مجلس النواب.» هيئة تحوير صحيحة «ولو سترتب جوناك، الحليف الطبيعي لإدارة بوش وتسويق ادّعاءاته» كما امتلك الكونغرس أسلحة دمار شامل، وصدفت الزيارة «دبلوماسية غير قانونية»، وسافت اتهامات لييلوسي بانها «زعميا ارتكبت جرما يسفرها إلى دمشق... ضد رغبات الرئيس، إذ تداولت قضايا تخضع للسياسة الخارجية مع الرئيس السوري بشار الأسد» في نيسان 2007.

وخلال زيارتها إلى دمشق صرّحت بيلوسي أنّ «الطريق إلى دمشق يقود إلى طريق السلام.» المرشح الرئاسي لعام 1968، ريتشارد نيكسون، أوّفد واحدة من كبار مساعديه، آنا شينولت، إلى سايقون في مهمة سرية حقّت فيها حكومة فينتاا الجنوبية على الإسحاب من محادثات السلام إلى ما بعد نهاية الانتخابات في شهر تشرين الثاني من ذاك العام؛ قاطعه وعدد للقيادة القيتامية بالتوصل إلى «اتفاق أفضل» مما عرضه عليها الرئيس ليندون جونسون. كما تتواصل الرئيس الجمهوري رونالد ريغان مع محتجزين الرهائن الأميركيين في طهران متوسلا عدم توقيع اتفاق مع الرئيس جيمي كارتر، والانتظار إلى ما بعد فترة الانتخابات، ومن ثمّ كرتّ مسجحة «إيران غيت».

معهد المشروع الاميركي سعى جاهداً من جهته لتخفيف الأضرار الناجمة عن تناخل الصلاحيات الدستورية، إذ أنّ «الرسالة قيد البحث تثير الشكوك لدى البعض حول الحكمة الدبلوماسية» المنصّي بها، خاصة أنّ العرف السياسي الأميركي المتبع منذ زمن طويل يحوّل رئيس البلاد صلاحية إدارة السياسة الخارجية حصراً، مستدركاً أنّ الكونغرس أيضا تصدّر مشهد السياسة الخارجية «في عدّة محطات من التاريخ الأميركي». وأوضح لمن فاته الأمر بأنّ الحكمة من وراء «حصصر المسار الدبلوماسي في منصب الرئاسة كان يرمي إلى حرمان الدول الأجنبية من المناورة والتلاعب بموقف السلطات المختلفة ضدّ بعضها البعض».

الرسالة التي لا ينبغي معاملةها بعد من «خطاب يتضمّن نسخة من الدستور الأميركي دون عرضها على الرئيس أوباما لإبداء رأيه فيها».

واعتبر مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية أنّ المسألة الأهمّ من الرسالة هي جولة المفاوضات النووية الجارية التي «لا تدلّ أيّ من المؤشرات انها ستسفر عن مجال واسع من الانفراج بأي صيغة مرئية، نظرا إلى عدم توفر أيّ تغيير كبير في سياسة إيران العدائية المعلقة نحو الولايات المتحدة واسرائيل...» وأضاف أنّ المعتدلين في الحكومة الإيرانية هم نتاج النخبة الثورية عينها التي ينتمي إليها المتشددون... ولا يمكن ملاحظة مركز توجه أولئك المعتدلين نحو الالتحاق إلى معالجة احتجاجات إيران الاقتصادية، وتتميّزهم بالنظرة الواقعية... والتحلي بالدبلوماسية» ولفت المركز للانتباه إلى أنّ «مركز وهيكلية الرئيس مرتبط بشخص المرشد الأعلى، وجهاز الحرس الثوري ومتشدّدين آخرين والذين لا زالوا يتمتعون بنفوذ واسع».

تناول معهد كارنيغي مسألة التفاوض النووي مع إيران أيضا بأسلوبه البحثي المعتاد، مذكرا كآفة

الأطراف بأنّه «من السهل علينا إغفال أهمية عقد المفاوضات وأنه لا يتوفّر لدينا خيار بديل أفضل من المسار الراهن.» وحثّ الجميع على ضرورة المنصّي للخطوة المنطقية التالية«التوصل إلى حل شامل طويل الأجل، وهو أمر غير يسير نظرا إلى أنّ واشنطن وشركاها يطلبون المزيد من إيران للقيام به، كما أنّ الإيرانيين لديهم مطالب عدّة، ولم يغفل المعهد تكثير الجانب الأميركي بأنّ الطرفين، الأميركي والإيراني، يتشاطران مشاريع عدم الثقة ببعضهما البعض.»

أعرب معهد واشنطن عن اعتقاده بأنّ الرئيس أوباما عازم على التوصل إلى اتفاق مع إيران «انطلاقا من رغبته في إرساء أسس الانفراج» السياسي معها، سائرا من ذلك التوجه ومؤيدة في الحكومة الأميركية استنادا إلى «تجربة ماثلة للانفراج مع الصين ذات الصدى الأجدف هذه الأيام.» وحذر المعهد صناع القرار من الانزلاق للمبالغة في دور إيران بمحاربة التنظيمات «السنية المتشدّدة في عقف دارها... إذ إنّ مردوده سيفرط عقد الدول المنخرطة في التحالف ضدّ «داعش» وترجيح إشعال فتيل الصراع السنني – الشيعي في اقليم».

مصر

تناول مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية تقلص دور مصر في اقليم كالأعب اساسي «مقابل صعود دول اقليمية اخرى تتصدّر المشهد داخل مصر.» وأضاف أنّ ذلك «الانحدار يخلص فشل الربيع العربي في بلورة مؤسست ومسارات سياسية تضم الجميع، ديمقراطية الطابع وقادرة على الاستمرار.» ولفّت النظر إلى الوضع على السعودية والامارات... اللتين تعتبران الساحة المصرية نقطة انطلاق لتبميمش الطموحات السياسية للمجموعات الإسلامية، ومركزا هامًا في سياق الصراع ضدّ منظمات الجهادية – السلفية المتشددة.»

جدبر بالذكر أنّ الساعة الاميركيين من الحزبين مسكونون بهاجس الاضطفاف إلى جانب «الحكومة الإسرائيلية»، وتلبية احتجاجاتها على الفور. في الطرف الحالي تشهد منطلي الحزب الجمهوري يتسابقون إلى نيل رضى «الإسرائيلييين»، ودفع السياسة الأميركية إلى مزيد من المغامرات العسكرية وسباق التسلح.

الصلاحيات لمن؟

المادة الثانية من الدستور الاميركي توكل مهمة السياسة الخارجية بمنصب الرئيس، وتحدد دور مجلس الشيوخ، «إبداء المشورة والموافقة على المعاهدات، شريطة توفر ثلثي عدد اصوات الحاضرين.» ومارس أعضاء الكونغرس، على مرّ العصور، بعض مهام السياسة الخارجية على عاتقهم «أحيانا»، وأحيانا أخرى يتكليف رسمي غير ملعن في الغلّب. يذكر أنّ السيناتور المناهض لحرب فيتنام، جورج ماكغفرن، قام بزيارة كوبا والتقى مسؤوليها عام 1975؛ كما زار السيناتور (آنذاك) جون كيري نيكاراغوا عام 1985 وتفاوض مع الحكومة الساندينية وحظي «بوعد قطعه الرئيس دنائيل اورتيجا عبروبا عن رغبته بقبول وقف إطلاق النار الشريطى رفض الكونغرس تقديم الدعم للمتمرّدين» الكوترا.

الأمثلة على ذلك عديدة ومتشعبة، فضلا عن ترويج أيّ مرشح رئاسي محتمل حملته بزيارة لكيان «الإسرائيلي»، بصفته الرسمية كما فعل المرشح أوباما آنذاك. بيد أنّ الظرف القاطع في طبيعة المهمة هو لا تتجاوز «قبال الأراء» من الحكومات الأخرى وعدم التدخل في أيّ مفاوضات حساسة تجري على قدم وساق.

في الجانب الدستوري الصريح، هناك فسحة ضبابية في تفسير الصلاحيات الواردة، والتي يستغلها كلا الحزبين للنيل من الآخر. استناد القانون الدستوري في جامعة هارفارد الذي يعدّ مرجعية في حقله، جاك سميت، أدلى بدوله في هذه المسألة بالقول «أنّ أقطاب الحزب الجمهوري لديهم صلاحيات في الإعاء بأنّ الرئيس لا يملك الصلاحية الدستورية للتفاوض على اتفاقية تندرج تحت باب قرارات رئاسية، أنّ معظم اتفاقيات الحدّ من الأسلحة جرى إبرامها بمعاهدات تحتاج موافقة من مجلس الشيوخ، باستثناء وحيد إلا وهو معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية – «سالت 1»، التي نالت اتفاقا مشتركا بين الكونغرس والسلطة التنفيذية».

تجدر الإشارة إلى قيام عدد من الرؤساء الأميركيين بالتوقيع على اتفاقيات مع دول أخرى «من طرف أحادي – أيّ دون اللجوء إلى موافقة الكونغرس»، أبرزها «مهدا مونرو»، لعام 1823، الذي أرسي أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفق قاعدة «الحق كافة دول» الأميركيتين بالاستقلال عن «التدخل الغربي». وما لبثت اميركا ان انقلبت عليه في عهد الرئيس ثيودور روزفلت الذي منج الولايات المتحدة حقّا حصريا في التدخل بالودل الأميركية، بدءا بجمهورية الدومينيكا عام 1905، نيكاراغوا عام 1912 وهايتي عام 1915. وأعاد وزير الخارجية جون كيري التأكيد على عدم صلاحية «مهدا مونرو»، في خطابه أمام منظمة الدول الأميركية في شهر تشرين الثاني 2013، وعليه، لم يبالغ الجمهوريون بالادعاء بأنّ الرئيس المقبل سينتمنّ من الغاء أيّ اتفاقي يتوصل إليه الرئيس أوباما مع إيران.

تربص الحزبين ببعضهما

تباين وجهات النظر بين الحزبين، وإنّ اتسم بالعمق والعداء، لا يقصد الوؤ المتبادل بينهما في تقاسم السلطة ومكاسيها. بيد أن مسيرة الحزبين شهدت انحطافا حادا وانقسامات عمقويا في المجتمع الأميركي إبان فترة النهوض الشيعي المعارض للحرب الأميركية على فيتنام، على خلفية توجه اتهامات بالفساد ومحاکمة الرئيس الجمهوري الأسبق ريتشارد نيكسون، والذي قدّم استقالته قبل البدء بإجراءات القانونيّة. انتهى الحزب الجمهوري فرصة فوزّه الساحق بمقاعد مجلسي الكونغرس في عهد الرئيس بيل كلينتون، وبداعف الاتفاق مع أقصاء خصومه لرئيس نيكسون، وجه مجلس النواب اللياقته المتطرفة اتهاما إلى الرئيس كلينتون ومقاضاته لنجوت إدلائه بشهادة كاذبة – في ما عرف بفضيحة مونكبا لويسكي. بيد أنّ حنكة كلينتون السياسية أفضلت الكونغرس والسياسة التهمّة بعد إجمالتها إلى مجلس الشيوخ. الحزب الجمهوري، عقب نشوة انتصاراته الانتخابية الأخيرة، توعد بإعادة سياسات الرئيس أوباما، وذهب البعض إلى المطالبة بمحاكمته أسوة بالرئيس الأسبق بيل كلينتون. ونفد الحزب عووده بعدم البت في مشاريع وسياسات تتلّطّب موافقة الكونغرس عليها، أبرزها إغلاق الحزب للمرافق الحكومية بالكامل على خلفية خلافات بشأن بنود الميزانية.

زعمة الانتقام لا زالت قائمة داخل الحزب الجمهوري، الأمر الذي حفّز بعض قيادات الحزب الديمقراطي على تذكير خصومهم بأنّ النيل من شخص الرئيس أوباما لن يعزّ من دون عواقب، وفي الخلفية ما اعتبروه إهانة مكاتة للرئيس بدعوة ننتباهو القاء خطابه أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس.

السياسي المعترضم والذي ينصت إليه يشغف في أزوقته واشنطن السياسية، ليژلي غليب، حذّر أركان الحزب الجمهوري بوضوح قائلا:

«لا نلتظوا ولو لبرهة ان الديمقراطيين سيفغرّون لكم تلك الممارسات التي تقارب الغرر والخيانة لرئيس ينتمي إلى حزبه عندما (تحين الفرصة) لتعلّاه رئيس جمهوري سدة الرئاسة.» وأضاف بلهجة قاسية: «لا تتوقعوا من الديمقراطيين أنّ يصبحوا قديسين ونموذجًا لضبط النفس على خلفية مسلك (رئيس مجلس النواب جون) بينر وأولئك السبعة والأربعين ضفوا عن الحزب الجمهوري.» (ديلي بيست الالكترونية، 10 آذار 2015)

تقنين السياسة الخارجية الأميركية

في ظلّ مناخ المفاوضات الجارية مع إيران، يمكن للمرء ان يتلمّس ثلاثة أركان قانونية في السياسة الخارجية، الصلاحيات الرئاسية، الصلاحيات القانونية، وحقائق الوضع الراهن. ومنذ تاسيس النظام

آراء

العراق

اعتبر معهد كارنيغي «مشاركة العشائر السنية العراقية لقوى الأمن والحشد الشعبي لإخراج داعش من الموصل، التي تتعرّض لتدهور الأحوال المعيشية والخدمات اليومية على أيدي داعش».. ولفّت النظر إلى «الهوة الفاصلة بين السكان المحليين وبين الحكومة المركزية في بغداد على خلفية التجربة الطائفية والإقصائية لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي... والخشية من نزع الانتماء لدى الميليشيات الشيعية». وأضاف «أنّ ثقة السنة في المؤسسة السياسية العراقية أقل مما كانت عليه خلال الإحتلال الأميركي... وزعماء العشائر عالقون بين المطرقة والسندان... إذ مزق داعش هيكل تمثيلها التقليدية ومنعها من حكم مناطقها.. وحثّ تلك العشائر على «استخلاص العبرة من تجربة الصحوة الأولى، وإيجاد وسائل كفيلة بإعادة حقبة الحكم الرشيد في العراق»...

فلسطين المحتلة

طالبت مؤسسة هاريتاج الحكومة الاميركية بوقف برنامج المساعدات المقدم إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، «الاونروا»، نظرا إلى «تخليها عن تطبيق مهمّتها الاساسية الممتلة بإيجاد حل لازمة للاجئين الفلسطينيين منذ عدة عقود خلت... علاوة على انتهاكها المستمرّ للدور الحيادي المنوط بها والمنظمات الدولية الأخرى». وحثت الجانب الأميركي على «استبدال الأمم المتحدة بالوكالة أحر يضع حلا نهائيا لوضع اللاجئين الفلسطينيين وتيسير سبل اندماجهم كمواطنين في الدول المضيفة... أو إعادة توطينهم في الضفة الغربية وغزة، كمكفّمة ضرورية لاعتبار السلطة الفلسطينية طرفا في أيّ اتفاق سلمي نهائي بين اسرائيل والفلسطينيين».

معلق ببرنامج المساعدات المقدم إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، «الاونروا»، نظرا إلى «تخليها عن تطبيق مهمّتها الاساسية الممتلة بإيجاد حل لازمة للاجئين الفلسطينيين منذ عدة عقود خلت... علاوة على انتهاكها المستمرّ للدور الحيادي المنوط بها والمنظمات الدولية الأخرى». وحثت الجانب الأميركي على «استبدال الأمم المتحدة بالوكالة أحر يضع حلا نهائيا لوضع اللاجئين الفلسطينيين وتيسير سبل اندماجهم كمواطنين في الدول المضيفة... أو إعادة توطينهم في الضفة الغربية وغزة، كمكفّمة ضرورية لاعتبار السلطة الفلسطينية طرفا في أيّ اتفاق سلمي نهائي بين اسرائيل والفلسطينيين».

الاميركي سمح للمؤسسة الرئاسية التمتع بحجّر مناورة كبير خاصة في ما يتعلق بالمداولات مع الدول الأجنبية – استنادا إلى النصوص الدستورية والاعراف القومية والسياسية مجتمعة. ودرجت العادة على الموافقة على الاتفاقيات التي تعقدها المؤسسة الرئاسية، منذ أن اعتلت الولايات المتحدة صدارة المشهد الدولي منذ ثمانية عقود من الزمن.

وعليه، اضحت الاتفاقيات الخارجية في عهد الرئيس الأسبق فرانكلين روزفلت، الذي اعترف بالإنحدار السوفياتي عام 1933 مقابل تقديم بعض التسهيلات، وعند قيامها قرار الرئيس اصطفقت المحكمة العليا إلى جانب الرئاسة بالقول «إقدام الرئيس على الاعتراف بالحكومة السوفياتية، والعنصر الوحيد المخوّل بالارشاف على العلاقات الدولية الخاصة بالدوليات المتحدة، وهو مخوّل بها دون العودة لاستشارة مجلس الشيوخ».

وحظيت المؤسسة الرئاسية بدعم اضافي متين في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر الذي سحب اعتراف الولايات المتحدة بجمهورية الصين (تايوان – فرموز) ومنح الاعتراف لجمهورية الصين الشعبية، والغى من جانبها واثق معاهدة الدفاع المبرمة مع تايوان والتي نالت موافقة مجلس الشيوخ آنذاك.

يستنتج من ذلك المسار اقرار السلطة القضائية بصلاحية الرئيس أوباما لإجراء مفاوضات وتوقيع اتفاق مع إيران، في اللحظة الراهنة. واستدرك القضاء بالقول أنّ صلاحية الرئيس لتقرير السياسة الخارجية تنتهي حدودها على الشواطيّ الاميركية، إذ تسود عليها القوانين والدستور الاميركي.

اذن، صلاحيات السلطة التشريعية ممثلة بمجلسي الشيوخ والنواب تبدأ من عند انتهاء مفعول السياسة الخارجية قانونيا. في هذا الشأن، أقرّت السلطة القضائية بأنّ المعاهدات المبرمة لها صلاحية ومفعول القانون مرجعيتها بالنصوص الدستورية، وعليه، من أجل أنّ تحظى المعاهدات بشرعية سريان القانون الأميركي عليها، ينبغي مصادقة مجلس الشيوخ على نصوصها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

للدلالة على المسألة تنبغي الإشارة إلى توقيع الولايات المتحدة على المعاهدة الدولية للحدّ من الاتجار بالأسلحة عام 2013، بيد أنّ مجلس الشيوخ لم يضيف عليها مشروعيتها واستنّاهما من تطبيق بنودها داخل الأراضي الاميركية، بينما يسري مفعولها على الصعيد الدولي. يشار إلى معارضة مجلس الشيوخ للمصادقة عليها باعتبارها تتعارض مع نصوص مادة التجديد الفائتة من الدستور الأميركي بتخصيص السلاح القوي.

غنّي عن القول أنّ المعاهدات الدولية تستدعي توفير ميزانيات مالية من جانب الدولة الوافعة، والتي يتحكم مجلس النواب بأقرار أيّ بند من بنود الميزانية الحكومية، بما فيها الاتفاقيات الرئاسية التي تخضع لشروط التمويل الاميركية واعتمادها وفق الأصول المتبعة. يشار إلى تحذير موقعي الرسالة الموجّهة إلى إيران بإمكانية إبطال مفعول الاتفاقية قيد البحثّ من قبل الرئيس المقبل، استنادا إلى فرضية فوز مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية، والتي سيتمّ إدراجها على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي لإقرارها. المعارضون الجمهوريون يتسلّحون بخص قانون فيدرالي أقرّ مشاركة اميركا في الهيئة الدولية، 20 كانون الأول 1945، ينصّ على عدم حلول أو صلاحية أيّ قرار أمني مكان الصلاحيات الدستورية الخاصة بالسلطة التشريعية بمجلسها، بعبارة أخرى، القول الفصل هو للدستور الأميركي حتى لو تعلق الأمر بالأمم المتحدة.

الركن الثالث المتكوّن للسياسة الخارجية هو الوضع السياسي الراهن، والذي قد لا يؤثر سلبا على المفاوضات الجارية، بيد أنه ينبغي أخذه في الحسبان إلى يّؤثر مغاردة الرئيس أوباما منصبه وصلاحياته الرئاسية في 20 كانون الثاني 2017، في ما يخصّ سريان مفعول الاتفاق.

القوى المناهضة لاتفاق مع إيران أحيّت المشاعر الشعبية المعادية لإيران، والتذكير بآزمة الرهائن الإيرانيين. وعليه، أشارت جملة من استطلاعات حديثة للرأي لقلق الأغلبية الساحقة من الأميركيين، 71% من قدرة الاتفاق على لجم إيران من الحصول على أسلحة نووية، مقابل 24% ايادوا الاتفاق.

استنادا إلى هذه الخلفية، تجري اصطفافات مبرّكة للمرشحين المرشحين لمنصب الرئاسة وتسابقهم على التأكيد بالاتفاق وإطلاق الوعود لإبطال مفعوله بعد الفون، كان من أبرزهم كايه ولايته ويسكونسن، سكوت وكور، الذي طالب الرئيس المقبل بعدم الانصياع لنصوص الاتفاق أنّ لم يحظ بموافقة الكونغرس.

ديمومة الاتفاق النووي

من بين الثوابت المسلّم بها أنّ الرئيس أوباما لديه صلاحية السياسية والقانونية لتوقيع اتفاق مع إيران، شريطة عدم تعارضه مع الدستور والقوانين الوضعية سارية المفعول، ولم يكن في وسع مناوئيه في الكونغرس تعديل الأمر في المرحلة الحالية.

بيد أنّ تلك الصلاحية لا تلتقي لتقائيا دائما التقليدي لأعضاء الكونغرس بحق التوافق المباشر مع قيادات دول أخرى أو الحدّ من تصريحاتهم المناوئة للتوافق. وعليه، فإنّ مستقبل الاتفاق يكمنه الغموض على المدى الطويل، لا سيما في ظلّ القانوني، والذي أنّ أخفق في الحصول على موافقة مجلس الشيوخ سبقي مرجحا ضمن «الاتفاقيات الرئاسية»، التي باستطاعة أيّ رئيس قبل إبطال مفعولها بما فيها إعادة العمل بالعقوبات الاقتصادية التي قد يرفّعها الرئيس أوباما.

وذكر ليژلي غليب مناهضي الاتفاق للمرة الأخيرة، لا سيما الجمهوريين، بعدم جواز مقارنة الاتفاق المزعم بمعاهدة ميونيخ لعام 1938 التي أجازت الدول الأوروبية لامانيا النازية ابتلاع ممتلكات واسعة من أراضي تشيكوسلوفاكيا، او اعتباره تحليًا طوعيا من الرئيس أوباما من التزامات دولية، كما بدأ يلحن له رئيس وزراء الائتلات الإسرائيلي امام الكونغرس».